في سياق مساعي المجلس لتعزيز التعاون بين الشعبين

اليوحه: الكويت تعيد للعراق بالتعاون مع اليونسكو 44 قطعة أثرية مهربة

قال الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب المهندس علي اليوحة المجلس الوطني ان تسليم الاثار العراقية المهربة للعراق ياتي في سياق مساعي المجلس لتعزيز التعاون بين الشعبين الشقيقين ويمثل ثمرة من ثمار الاتفاقيات الثقافية والأثرية بين البلدين.

واوضح اليوحة في كلمة القاها بمناسبة توقيع مراسم الاتفاق الرسمي وتسليم القطع الأثرية العراقية التي ثبت عائديتها للعراق امس، ان التسليم ياتي ايضا لدعم العمل الثقافي المشترك بين البلدين وترسيخ دعائم الثقافة العربية والاسهام في بناء نهضة عامة على الصعيد الحضاري للوطن العربي.

وذكر ان العراق حظي بتاريخ يعود الى ما قبل الميلاد مما يؤكد أن أراضينا تمتلك تراثا انسانيا كبيرا وارثا تاريخيا عظيما ومنها ارض الكويت حيث أثبتت عمليات البحث الأثري على مدى خمسين عاما أن ارض الكويت تزخر بالأدلة الأثرية منذ العصر الحجري وحتى الفترات الاسلامية المختلفة وبداية نشأة دولة الكويت الحديثة.

واضاف انها كلها ادلة وشواهد على أن باطن هذه الأرض الطيبة لا يحتوي النفط فحسب بل التاريخ العريق والثقافات المختلفة التي احتضنها سطحها في عصور زاهرة قديمة مما يدل على أن هذه الأرض كانت على الدوام مقصدا مهما ونقطة مركزية في الحراك البشري منذ أقدم العصور.

وقال انه حرصا من الكويت على ابراز هذا الارث التاريخي وصونه فقد توجهت في عام 1958 بدعوة للبعثة الدنماركية لتكون أول بعثة تنقيب اثري على ارض الكويت مضيفا انه منذ ذلك العام توالت بعثات التنقيب الأثري الأجنبية والعربية الى الكويت للبحث في أراضيها وفي الجزر التابعة لها عما تحتويه من مخزون اثري.

وذكر ان الكويت شرعت قانون الاثار الصادر بمرسوم أميري رقم 1 لسنة 1960م والذي يعتبر من أقدم قوانين الاثار بدول مجلس التعاون الخليجي مبينا انه من خلال ما تم التوصل اليه من عمليات مسح وتنقيب على مدار هذه السنوات وضعت الكويت على خريطة الحضارات الانسانية وتواصل الدولة مساعيها في الحفاظ على هذا الموروث الانساني من خلال التوجيه بتكثيف العمل بالمواقع الأثرية وحمايتها من أي تعديات وبخاصة المواقع التي تقع ضمن المشاريع الانشائية الجديدة.

وقال اليوحة انه مثلما تحرص الكويت على ارثها التاريخي وتدفع بكل الوسائل المشروعة التي تحمي هذا الارث فانها ايضا تحرص على حماية التراث الثقافي لأي دولة شقيقة أو صديقة وذلك انطلاقا من التزامها بمواد قانون الاثار الكويتي وبالمواثيق والمعاهدات الدولية التي تعنى بحماية التراث الثقافي العالمي من أخطار السرقة والنهب أو التدهور أو التبديد أو الزوال.

وذكر ان اللقاء الذي يجمعنا اليوم لتسليم القطع الأثرية العراقية الى الجانب العراقي والتي كانت قد خرجت بطريقة غير مشروعة وتم التحفظ عليها في الكويت من أجل تسليمها الى العراق ترجمة صادقة لهذا الالتزام الأخلاقي بالمعاهدات والمواثيق الدولية.

واعرب عن الشكر لرجال الأمن الكويتي على تعاونهم مع الأمانة العامة للمجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب في تفعيل قانون الاثار وفي مواجهة عصابات الاتجار بالاثار واحباطهم لأي عمليات قرصنة أو تهريب لقطع أثرية عبر منافذ الدولة خاصة اذا كانت هذه الاثار تخص دولة شقيقة مجاورة وعن الشكر لادارة الجمارك على ما تقوم به من اجراءات تفتيش وتدقيق تسهم في الكشف عن هذه المسروقات.

من جانبة ثمن السفير العراقي محمد حسين بحر العلوم في كلمته هذه الخطوة من دولة الكويت مؤكدا متانة العلاقة الأخوية بين البلدين على المستوي الرسمي والشعبي.

وقال ان متاحف العراق تعرضت لعملية سرقة اثار كثيرة بعد عام 2003 ويقال انها اكبر عملية سرقة منظمة في التاريخ حيث تم سرقة وتهريب حوالي 15 الف قطعة أثرية مضيفا انه منذ هذا التاريخ والعراق يسعى جاهدا من اجل التعاون الجاد مع كل دول المنطقة والدول الشقيقة والصديقة في محاولتهم الجادة لاستعادة هذا الارث الحضاري الكبير. وذكر ان العراق تمكن من استعادة حوالي 5000 قطعة اثرية عليها ختم المتحف الوطني العراقي والكثير من القطع التاريخية التي نهبت من مواقع اثرية بمختلف المدن العراقية مبينا ان هذا الارث يمثل تاريخا كبيرا لحضارات المنطقة العربية الاسلامية.

جانب من الآثار التي تمت إعادتها

واعرب عن الشكر لكل التعاون الدولي المتمثل في جهود دولة الكويت الشقيقة في الحفاظ على هذه المسروقات التاريخية طوال هذه المدة الزمنية والتنسيق الكامل مع الفريق العراقي الفني في قدومه الى دولة الكويت في يونيو الماضي وتقديمه كل الامكانات المتاحة في الكشف واثبات عائدية هذه التحف الى العراق.

وقال بحر العلوم اننا نعيش هذه الاحتفالية تتويجا لكل التعاون الايجابي وتطور العلاقات مع دولة الكويت وتثبيتا لكل الاتفاقيات الدولية والثنائية الموقعة مع الدولة الشقيقة في المساعدة وتطوير العلاقات الثقافية بين البلدين التي سوف تزيد من عرى العلاقة بين الجارين الشقيقين. من جانبة قال مدير منظمة اليونسكو في دولة الكويت عبداللطيف البعيجان ان الجهود كانت مثمرة بين دولة الكويت وخبراء منظمة اليونسكو بمشاركة خبراء الاثار العراقيين للتثبت من عائدية هذا القطع الأثرية للجمهورية العراقية حيث أثبتت الدراسات أن هذه القطع الأثرية أصلية وتعود لدولة العراق.

وافاد بان التعاون بين الدول في مثل هذه الحالات يكون على مستوى القنوات الديبلوماسية والثقافية والأمنية مبينا انه تم التعاون على كل المستويات بين دولة الكويت والجمهورية العراقية بمشاركة اليونسكو منذ أن تم الإعلان عن قطع أثرية مسروقة وتم ضبطها في الكويت.

يذكر ان الحفل ياتي تنفيذا لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بحماية الاثار واعادتها الى بلدانها الأصلية.

مصادر أمنية كشفت لـ«الألمانية» عن دراسة أعدها النواف لإنهاء مشاكل العمالة السائبة

الكويت تنهي مشكلة 100 ألف وافد مخالف لقانون الإقامة

■ هناك تحركاً جاداً لحل مشاكل العاملين في البلاد بشكل عام والعمالة الهامشية بشكل خاص

■ ما نسعى إليه هو ترشيد العمالة وتطبيق القانون بما يحقق المصلحة العليا للوطن

اللواء الشيخ فيصل النواف

الكويت- «د ب أ»: كشفت مصادر أمنية عن انتهاء الوكيل المساعد لشؤون الجنسية والجوازات والهجرة اللواء الشيخ فيصل النواف من إعداد دراسة مهمة تريح الكويت لمدة 10 سنوات من مشاكل العمالة السائبة والهامشية والتي تحرج الكويت محليا وعالميا، مؤكدة أن الخطة من شأنها حل مشكلة 100 الف وافد تقريبا ممن يخالفون قانون الإقامة من دون المساس بحقوق أصحاب العمل.

وأكدت المصادر لوكالة الانباء الالمانية (د ب أ) ان هناك تحركا كويتيا جادا لحل مشاكل الوافدين العاملين بالكويت بشكل عام والعمالة السائبة والهامشية بشكل خاص كما تضمنت بشكل كبير احترام حقوق الانسان ومنع الاتجار بالبشر ووضع ضوابط لإصلاح حالة العمالة في الكويت ، مشددة على أن ما يقال من محاولات للتخلص من العمالة الوافدة غير صحيحة، وإنما ما يتم السعي إليه هو ترشيد هذه العمالة وتطبيق القانون بما يحقق المصلحة العليا للوطن.

وأوضحت المصادر ان الخطة تهدف بالإساس إلى تحسين صورة الكويت دوليا وتفعيل قوانين حقوق الإنسان التي وقعت عليها الكويت ، مبينة أن البلاد لديها فعليا حوالي 100 الف وافد تقريبا يخالفون قانون الاقامة وهو الامر الذي ناقشته الخطة ووضعت حلولا قانونية إنسانية لإنهاء هذا الملف.

وأشارت إلى أن الخطة تطرقت للمشاكل التي يعاني منها الوافد والكفيل معا ووضعت حلولا بحيث لا يتضرر الاثنين ويتم إنصاف المواطن والعامل ، مبينة ان الدراسة أخذت 3 أشهر من العمل المستمر وسيتم عرضها على نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد، تمهيدا لوضعها موضع التنفيذ.

وأكدت ان هناك استعدادات خاصة من قبل وزارة الداخلية والأجهزة المعاونة لها لتقديم كل التسهيلات والمساعدة لإنجاح الخطة ، باعتبارها من الأمور الإنسانية والاجتماعية المهمة التي ترفع شأن الكويت وتخدم شريحة كبيرة من المواطنين والمقيمين، مبينة أن هناك توجيهات من القيادة العليا لوزارة الداخلية بالمضي قدما في الأمر.

ولفتت إلى أن الخطة لن تقوم بها وزارة الداخلية منفردة وإنما سيتطلب الأمر التعاون بين جميع أجهزة الدولة ووزارتها المختلفة، موضحة أن البنود راعت هذا الأمر وحرصت على شرح كيفية التعاون بين الوزارات بشكل متناسق لإنجاح الأمر الذي سيصب في النهاية في مصلحة البلاد.

تتمات

المبارك: هذا يوم

موضحا أن هذا التأييد دليل واضح على جدية النواب في تحقيق التعاون بين السلطتين.

وأكد المبارك في كلمته ردا على الاستجواب المدمج خلال ايمانه العميق بالنظام الديمقراطي الذي أرسى الدستور دعائمه وحرصه على ان تكون كل تصرفاته وأعماله «في خدمة الوطن والمواطنين وفقا لأحكام الدستور والقانون».

وقال سموه ان «ثقتي دائما بأنه مهما اختلفنا فاننا في نهاية الأمر لا نختلف ابدا على أن مصلحة هذا الوطن هي فوق كل مصلحة أخرى» مضيفا ان ذلك اليقين يأتي ترجمة صادقة للتوجه السامي لسمو امير البلاد في افتتاح دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الرابع عشر امام مجلس الامة.

ودعا الى اعتماد منهجية عمل جديدة تستهدف احياء وتفعيل قيم ومبادئ ومفاهيم أساسية «لمسيرتنا الوطنية الحاضرة تتكامل فيها الأدوار وتتضافر فيها كل الجهود وتتجسد فيها روح المسؤولية والجدية والمحاسبة الموضوعية».

واضاف: اعلنت مرارا تمسكي بالمبادئ الدستورية واذا كنت قد قبلت اعتلاء المنصة فإن هذا ليس نزولا الا نزولا عند المبادئ الدستورية بالرغم مما شاب الاستجوابين من عيوب دستورية، لكن قبلت بالصعود لأوضح للاخوان هذه العيوب الدستورية خاصة وانهم مصرون على الاستجواب.

وأوضح أن المحكمة الدستورية قالت إن الاستجواب الذي يوجه لرئيس الوزراء ينحصر في السياسة العامة دون أن ينصرف الى اعمال تنفيذية تختص بها وزارات بعينها، وحتى لا يؤدي ذلك الى سيل جارف من الاستجوابات لرئيس الوزراء بما يعطل التنمية.

وأضاف قائلا: لاشك في أن النتائج الدستورية لا يمكن أن ترتب اثارها الا بعد مناقشة المجلس لبرنامج عمل الحكومة، واذا ما قدر اعضاء المجلس أن الحكومة لم تنفذ برنامجها جاز لأي من النواب أن يحرك المسؤولية السياسية وهذا يعني انه لا يمكن تحريك المسؤولية الا بعد مناقشة البرنامج الحكومي وابداء الملاحظات. وهذا يعني ان هذا الاستجواب قد حل محل المجلس ككل وهو ما يعني مخالفة صريحة للدستور.

من جانبه، رأى النائب رياض العدساني ان الكويت «لم تشهد تنمية حقيقية على الرغم من وجود الوفرة المالية وارتفاع سعر برميل النفط وان البلاد منذ اقرار خطة التنمية سنة 1986 قد توقفت ولم تشهد اي تقدم على جميع المستويات والقطاعات».

وقال النائب العدساني خلال استعراضه الاستجواب المقدم من قبله لسمو الشيخ جابر المبارك بعد دمجه مع استجواب النائبة صفاء الهاشم «على الرغم من وجود الوفرة المالية وارتفاع سعر برميل النفط الا اننا لم نشهد تنمية حقيقية للبلد وآخر مستشفى تم بناؤه كان في عام 1980 وأهل الخير هم من يتبرع للقطاع الصحي فاين الحكومة من ذلك».

وأوضح ان خطة التنمية ذكرت العديد من الامور التي تهم المواطن الا ان الواقع مختلف «وعلى سبيل المثال جامعة الكويت تم بناؤها في الستينيات من القرن الماضي بينما من المتوقع انتهاء بناء جامعة الشدادية عام 2022».

وتساءل العدساني عن مصير سبعة مليارات ونصف المليار دينار التي أعلن عنها بشأن التنمية «حيث قدمت سؤالا برلمانيا عنها ولم يجب عنها سمو رئيس مجلس الوزراء بل تذرع بأن السؤال غير دستوري».

واعتبر النائب العدساني مجمل ذلك «مؤشرا خطيرا على كفاءة سوق العمل ما يؤدي الى انتشار الواسطة متسائلا عن تكافؤ الفرص التي نص عليها الدستور الكويتي.

وتحدث عن «ابطال مجلسين للامة من قبل المحكمة الدستورية بسبب خطأ اجرائي دون ان تتم محاسبة اي مقصر او متسبب بذلك كما في قضية غرامة «داو كيميكال» لم نشهد محاسبة أحد رغم كلفة الغرامة التي دفعت للشركة».

من جانبها، قالت النائبة صفاء الهاشم خلال استعراضها محاور استجوابها لسمو رئيس مجلس الوزراء «أينما وجدت السلطة توجد المسؤولية» مشيرة الى ما أسمته «انعدام الرؤية والتقصير في الأداء الحكومي والتردي الكامل في مرافق الدولة وانتشار الفساد السياسي».

واضافت الهاشم «اننا هنا لمعاونتك يا سمو الرئيس من خلال تعاون السلطة التشريعية مع السلطة التنفيذية» مشيرة الى محاولتها التدرج في استخدام الأدوات الدستورية بخصوص العديد من الامور التي تهم المواطنين والخدمات الحكومية المتدنية في السنوات الأخيرة.

وذكرت ان «المواطنين لا يريدون العطايا باليد انما تحسين الخدمات الحكومية المقدمة» لافتة الى وجود «خلل حكومي برغم كل القوانين والتشريعات المقرة والتي فرغت من مضمونها بسبب استشراء الفساد السياسي وتوزيع الهبات والمحسوبيات والعطايا وضعف الرقابة الحكومية ومساعدة المتنفذين».

من جهته، قال النائب د.يوسف الزلزلة بصفته معارضا للاستجوابين انهما يحتويان على «مخالفة دستورية واضحة وصريحة ونحن أقسمنا على الدستور ولا بد من أن نبر بقسمنا» مضيفا ان استجواب سمو رئيس الوزراء «ينحصر في نطاق ضيق وفي حدود وسياسة حكومته».

من جانبه، قال النائب فيصل الدويسان بصفته معارضا للاستجوابين ان المحاسبة يجب الا تكون محصورة بسمو رئيس مجلس الوزراء لجميع القضايا التي ذكرت وهي اضافة الى ذلك مشكلات موجودة منذ سنوات عديدة.

وأضاف الدويسان «لا توجد حكومة في العالم تستطيع تنفيذ برنامج عملها بالكامل بنسبة مئة بالمئة» مشيرا الى صحة ما ورد في بعض ما طرحه النائبان المستوجبان من وجود فساد وتدني مستوى الخدمات.

من جهته، أشار النائب عبدالله الطريجي بصفته معارضا للاستجوابين الى ان المشكلة الرئيسية لسمو رئيس مجلس الوزراء هي «خصوم يريدون استهدافه» لافتا الى «تغير مواقف بعض النواب بسبب مصالحهم الخاصة».

الخالد: نسعى

والمملكة المغربية الشقيقتين الذي يتعقد للتحضير للقمة الخليجية الـ34 المقرر عقدها في الكويت خلال ديسمبر المقبل : ان ما تم التوصل اليه من نتائج سيمكن من الوصول «للاهداف المرجوة وبما يحقق امال وتطلعات شعوبنا». كما جدد التأكيد على ان تلك التوجهات تهدف لتحقيق «الشراكة الاستراتيجية بين دولنا وشعوبنا، وتحقيق الرؤى السامية والتوجيهات النيرة لقادة دولنا للتعاون في جميع مجالات العمل المشترك، ترسيخا وتعزيزا للشراكة الاستراتيجية والتكامل بين مجلس التعاون وكل من الاردن والمغرب.

من جهتها أكدت الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون بالمملكة المغربية امبارك بوعيدة، ان بلادها تعتبر هذا الاجتماع الوزاري إشارة قوية اخرى على «ما يجمعنا من قيم راسخة وقواسم مشتركة، وتضامن موصول للدفاع عن مبادئنا الثابتة الهادفة الى تعزيز السلم والاستقرار واحترام الوحدة الترابية والسيادة الوطنية للدول».

وقالت ان اجتماعات اليوم (أمس) تقف شاهدا على «قوة ارادتنا وعزمنا المشترك، لاستكمال الخطوات التي قطعتها شراكتنا الاستراتيجية، وعزمنا الثابت على مواجهة كل التحديات المطروحة».

وتتضمن الاجتماعات النظر في تقرير الامين العام لمجلس التعاون الخليجي، ومن ثم مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول الاعمال واعتماد التوصيات والقرارات

بدوره أكد الامين العام لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عبداللطيف الزياني، حرص قادة دول مجلس التعاون على دعم وتعزيز الشراكة الاستراتيجية التي تربط دول المجلس بالاشقاء في كل من المملكة الاردنية الهاشمية والمملكة المغربية.

وقال الزياني في كلمته ان قادة دول المجلس حريصون على تعزيز تلك العلاقات وتطوير ماتم انجازه من شراكة استراتيجية «نتطلع الى ان تتعزز وتنمو بما يحقق اهدافنا النبيلة المشتركة».

وجدد التأكيد على مباشرة فرق العمل المشتركة لمهامها الموكلة اليها، من خلال اعداد الخطط التفصيلية لمختلف المجالات التي تشملها الشراكة الاستراتيجية، مشيرا الى مناقشتها واقرارها خلال الاجتماع المشترك لكبار المسؤولين الذي عقد في عمان والرباط في اكتوبر الماضي.

وقال ان هذه الشراكة سوف تسهم في تعزيز وترسيخ علاقات التعاون والتنسيق المشترك، وصولا الى تحقيق الاهداف المنشودة.

العبد الله: نولي

واوضح ان محاربة الادوية المزورة في الوطن العربي سيؤدي الى مجتمع صحي سليم ، وانخفاض كلفة العلاج المرتبط بالرعاية الصحية في المؤسسات والشركات العاملة في تنمية المجتمع الخليجي والعربي، مشيرا الى الرعاية الصحية اصبحت ذات كلفة عالية حيث تنفق عليها الدول جزءا كبيرا من مواردها.

وشدد على اهمية الاستفادة من السلبيات التي مرت بها العديد من دول العالم ، مؤكدا حرص الكويت قيادة وحكومة وشعبا على ايلاء القطاع الصحي كل الاهتمام والعناية بهدف تقديم رعاية صحية عالية الجودة بحيث لا يتحمل المواطن منها اي كلفة او عناء.

وافاد الشيخ محمد بان المخصصات السنوية التي يتم ادراجها ضمن ميزانية الدولة لهذا القطاع هي خير دليل على حجم العناية والاهتمام مؤكدا ان المؤتمر سيتم من خلاله الاستفادة من تجارب الدول المشاركة فيه.

وأكد حرص الوزارة على تنظيم المؤتمرات والفعاليات العلمية والصحية نظرا لاهميتها وتماشيا مع حرص القيادة الحكيمة على اعطاء هذا الموضوع الدراسات الكافية للوصول الى توصيات يمكن تطبيقها على ارض الواقع..

وعن العقبات التي تواجه وزارة الصحة قال ان الصحة دورها فني في تعقب السلع المزيفة، فهذه قضية تحتاج الى تعاون عدة جهات ، سواء من الناحية العلمية للجهات التي ترصد وتتلقى البلاغات وكذلك الجمارك التي هي خط الدفاع الأول في استيراد الادوية.

وأوضح ان الوزارة تعمل على التنسيق بين هذه الجهات وتبادل المعلومات بين دول المنطقة، سواء في مجلس التعاون او الدول العربية للتعرف على أحدث انواع الغش.

النصف: 60 مليون دينار

إن حديث وزير المواصلات عن تفاوضنا مع الشركة الهندية غير صحيح «فالتفاوض كان مع مصنع الإيرباص مباشرة، موضحا أن الطائرات الهندية التي الغي شراؤها عمرها الزمني خمس سنوات فقط وهي حديثة الاستخدام وقد تم شراؤها من دولة اخرى.

وشدد على انه يرفض رفضاً قاطعاً المساس باسمه وباسم عائلته مبيناً ان ذمته نظيفة وقد تقلد العديد من المناصب وهو الآن تجاوز الستين من العمر مشيرا «إلى أننا جئنا إلى الكويتية وقد نجحنا في تقليل خسائرها وكنا نرغب في تقليل هذه الخسائر بشكل أكبر لكن هذا لم يسمح لنا به.

ولفت الى تخفيض عدد طائرات «الكويتية» من 35 إلى 25 حفاظاً على المال العام من الهدر مضيفا

ليست هناك معارض للطائرات حتى تكون حراً في اختيارك بل هناك فقط شركتان عالميتان وهما «البوينغ» و «الإيرباص».

وقال ان الطائرات الخمس التي كنا بصدد شرائها تم شراؤها بسرعة بعد إيقاف الصفقة نظرا لشح السوق وندرة المصانع مضيفا ان «الكويتية» قامت بشراء طائرات مستعملة كما أجرت طائرات مستعملة وهذه ليست المرة الأولى لها باستخدام «المستعمل».

واشار النصف الى انه غير صحيح كلام معالي وزير المواصلات باننا تفاوضنا مع الشركة الهندية، فالتفاوض كان مع مصنع الإيرباص وعمر الطائرات الخمس التي كنا بصدد شرائها لا يتعدى خمس سنوات مؤكدا ان حضورنا «للكويتية» قلل من خسائرها.

ولفت الى انه في «تويتر» شاهد المغردون مدى نظافة الطائرات بعكس ما روجت له بعض الصحف، قائلا: عيب لا أرضى على ذمتي اقولها لأحد المغردين الذي ساقاضيه بعد أن ادعى ذهابي إلى البرازيل على حساب «الكويتية».

الكويت تنهي

خاص كما تضمنت بشكل كبير احترام حقوق الانسان ومنع الاتجار بالبشر ووضع ضوابط لإصلاح حالة العمالة في الكويت ، مشددة على أن ما يقال من محاولات للتخلص من العمالة الوافدة غير صحيحة، وإنما ما يتم السعي إليه هو ترشيد هذه العمالة وتطبيق القانون بما يحقق المصلحة العليا للوطن.

وأوضحت المصادر ان الخطة تهدف بالإساس إلى تحسين صورة الكويت دوليا وتفعيل قوانين حقوق الإنسان التي وقعت عليها الكويت ، مبينة أن البلاد لديها فعليا حوالي 100 الف وافد تقريبا يخالفون قانون الاقامة وهو الامر الذي ناقشته الخطة ووضعت حلولا قانونية إنسانية لإنهاء هذا الملف.

الداخلية: ضبط

محاولة منه لطمس معالم الجريمة.

وقالت ادارة الاعلام الامني في وزارة الداخلية في تصريح صحافي ان السجين الهارب من السجن المركزي ويدعى نشمي محمد عوران كويتي الجنسية مواليد 1979 ومحكوم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات تم ضبطه أثناء محاولته سرقة أحد المحال التجارية بواسطة مركبة مسروقة.

وذكرت ان تحقيقا موسعا فتح لمعرفة الظروف والملابسات التي أدت الى تمكن السجين المذكور من الهروب على الرغم من شدة واجراءات الحراسات ونظم الرقابة المعمول بها في الادارة العامة للمؤسسات الاصلاحية.

لجان «البلدي»

وابرزها تعديل لائحة الاعلانات فيما يتعلق بالاشتراطات الواجب توافرها لاستخراج الرخص الاعلانية حتى يتسنى للأجهزة المعنية استخراج الرخص وتحصيل الرسوم الكترونيا خلال عشر دقائق بدلا من عناء مراجعات المواطن من جهة الى اخرى لاستخراج رخص الاعلانات التجارية.

واكد ان اللجنة قررت الربط الإلكتروني بعد تعديل اللائحة بين وزارة التجارة ووزارة الصحة والهيئة العامة للصناعة لافتا الى انه هناك عائقا بخصوص الكشف ولكن بعد تعديل لائحة الاعلانات من قبل الشؤون القانونية بخصوص الاشتراطات الواجب توافرها لاستخراج الرخص الاعلانية سوف تزال جميع العوائق.

واجتمع اعضاء لجنة الجهراء في المجلس البلدي برئاسة مشاري المطوطح وناقشوا عددا من المواضيع المهمة والمدرجة على جدول اعمال اللجنة.

وقال المطوطح في تصريح صحافي عقب الاجتماع أمس ان اللجنة احالت إلى الجهاز التنفيذي في بلدية الكويت التظلم المقدم من مجموعة من أصحاب قسائم سكراب امغرة بشأن تأجيل نقل السكراب الى منطقة النعايم لحين استكمال المرافق والبنى التحتية في المنطقة لاعداد تقرير في هذا الشأن.

واضاف ان اللجنة رفضت الكتاب المقدم من الشركة الاشرافية للخدمات التعليمية بشأن تطوير العملية التعليمية وبناء مدرسة بمنطقة الجهراء تخدم فئة من المواطنين الذين يعانون بعد المدارس عن منازلهم.

ووافقت لجنة الفروانية في اجتماعها امس برئاسة العضو نايف السور على الاقتراح المقدم من العضو احمد جديان البغيلي بشأن انشاء مدخل ومخرج مقابل العارضية السكنية يؤدي الى القاسم الحرفية كما وافقت على طلب وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية بشأن توسعة موقع مسجد قائم (نعيم بن عبدالله) بمنطقة الفردوس قطعة 4 ووافقت ايضا على طلب مواطن اضافة مساحة لقسيمته الاستثمارية بمنطقة جليب الشيوخ ووافقت على طلب جامعة الكويت تخصيص طرق مداخل ومخارج بصفة مؤقته لخدمة تنفيذ مشروع مدينة صباح الاحمد الجامعية بمنطقة الشدادية.

السعودية أحبطت

متهما بعملية التهريب، بعد القبض عليهم. واضافت: «انه خلال إحباط عمليات التهريب، استشهد رجل أمن، وأصيب 13 آخرين».

واوضحت الوزارة في بيانها انواع المضبوطات وحجمها: «3 كلغ و438 غراما و899 ملغم من الهيروين الخام، و 6 أطنان و698 كيلوغرام حشيش، و10 ملايين و951 ألفا و135 قرصاً من مادة الإمفيتامين».

وأشارت الوزارة إلى أنه: «تم القبض على 875 متهماً، منهم 231 سعودياً، بالإضافة إلى 644 متهما من 34 جنسية مختلفة، لتورطهم في جرائم تهريب ونقل واستقبال وترويج مخدرات خلال الأشهر الهجرية الثلاثة المنصرمة وهي شوال، وذو القعدة، وذو الحجة».

دمشق: سنشارك

وقال وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، في مؤتمر صحافي، في طهران مع نظيره التركي، أحمد داود أوغلو، «نركز كل جهودنا على إنهاء الصراع ووقف إطلاق النار إن أمكن حتى قبل مؤتمر جنيف 2.

جاء ذلك، بعد أن أعلنت دمشق رسمياً مشاركتها في المؤتمر المذكور، مؤكدة أنها لا تفعل ذلك من أجل تسليم السلطة، في موقف متناقض تماما مع مطلب المعارضة من المؤتمر، وهو استبعاد الرئيس السوري بشار الأسد من العملية الانتقالية.

وذكر مصدر مسؤول في الخارجية في بيان نشرته وكالة الأنباء الرسمية (سانا): ان الوفد السوري «ذاهب إلى جنيف ليس من أجل تسليم السلطة لأحد بل لمشاركة أولئك الحريصين على مصلحة الشعب السوري المريدين للحل السياسي».

واعتبر البيان أن «الأساس في جنيف هو تلبية مصالح الشعب السوري وحده وليس مصالح من سفك دم هذا الشعب».

وكانت الخارجية الروسية قد أشارت إلى رفض دمشق أي طرح حول استبعاد الأسد من المرحلة الانتقالية. وبينما قالت فرنسا إنه لا وجود للأسد في مستقبل سوريا، ردت موسكو بأن الرئيس السوري لن يحضر جنيف2.

وكان وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس اعتبر، الثلاثاء، أن هدف المؤتمر «عدم إجراء مباحثات عابرة حول سوريا، وإنما موافقة متبادلة بين ممثلي النظام (...) والمعارضة المعتدلة للوصول إلى تشكيل حكومة انتقالية كاملة الصلاحيات».

وأضاف «أنه أمر صعب جداً لكنه الحل الوحيد الذي يؤدي إلى استبعاد بشار الأسد والإرهابيين»، في إشارة إلى التنظيمات الإسلامية المتطرفة والجهادية التي تقلق الغرب الداعم للمعارضة السورية إجمالاً.

تأتي تلك المعلومات بعد أن وافق الائتلاف الوطني على المشاركة أيضاً رغم رفض الجيش الحر الجلوس على طاولة جنيف.

وكان الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون قد حدد موعد المؤتمر في 22 ديسمبر المقبل، مضيفا: «أخيراً، وللمرة الأولى، ستلتقي الحكومة السورية والمعارضة على طاولة المفاوضات وليس في ميدان المعركة».

تونس: متظاهرون

سياسات الحكومة ونقص التنمية وتفشي البطالة.

وقال أحمد العيساوي، وهو شاهد من قفصة، إن أعدادا كبيرة من المتظاهرين حاولوا اقتحام مقر ولاية قفصة، لكن الشرطة أطلقت الغاز لتفريقهم قبل أن يتوجهوا الى مقر النهضة الذي قال إنه أحرق بالكامل.

وأضاف العيساوي أن النار تصاعدت من مبنى النهضة، بينما أتلفت كل المحتويات والقيت في الشارع قبل إحراقها.

وتواجه حركة النهضة، التي تقود الحكومة مع حزبين علمانيين، ضغوطا كبيرة من المعارضة العلمانية لإجبارها على التنحي من الحكم.

وعبرت النهضة عن قبولها التخلي عن الحكومة في إطار حوار وطني مع كل الفرقاء السياسيين ، لكن الحوار السياسي الذي بدأ قبل 3 أشهر لم يفض إلى اتفاق على مرشح جديد يرأس حكومة غير حزبية تقود البلاد للانتخابات.

وتأتي الاحتجاجات بينما تقترب الذكرى الثالثة لاندلاع شرارة الانتفاضة الشعبية التونسية التي ألهبت المنطقة وانتقلت إلى عدة دول عربية.

روحاني: تخصيب

وقال روحاني للتلفزيون الإيراني الرسمي إن الاتفاق «خطوة أولى إيجابية جدا، لكن المسيرة لا تزال طويلة»، مؤكدا أن «تخصيب (اليورانيوم) الذي يشكل جزءا من حقوقنا سيتواصل. إيران لن تتخلى أبدا عن أنشطتها للتخصيب».

وتابع: «لقد أحدثنا ثغرة في الملف النووي، وهناك الكثير للقيام به. البعض في الخارج لا يريد حلاً لهذه القضية، وقد تكون هناك أطراف في بلادنا تتحرك في شكل سخيف»، في إشارة إلى مواقف بعض المتنمين إلى الجناح المتشدد في النظام.

واعتبر روحاني أيضاً أن اتفاق جنيف أحدث «تغييراً في الأجواء» في بلد يشهد أزمة، في وقت يسعى إلى خفض التضخم إلى أقل من 25% مع نهاية السنة الإيرانية في 20 مارس 2014 مقابل 43% مع تسلمه لمنصبه.

يأتي ذلك بينما حذر جوش إيرنست، مساعد المتحدث باسم الرئيس باراك أوباما، الكونغرس من التصويت على عقوبات اقتصادية جديدة ضد إيران، معتبراً أنها ستأتي بنتائج معاكسة في وقت تنفتح فيه «نافذة دبلوماسية» حول البرنامج النووي لطهران.

وأكد إيرنست في مؤتمر صحافي أن واشنطن لا تعاقب الإيرانيين بالعقوبات، إنما تهدف إلى الضغط على إيران لتختار الدبلوماسية»، موضحا أهمية استغلال الفرصة الدبلوماسية المتاحة في الوقت الحالي.